مشروع

لتنظيم السكان في مصر

للدكتور وندل بلبرو

مدير قسم الخدمة العامة بجامعة الاميركية بالقاهرة

وضع برنامج للمستقبل

سنعالج الآن المسألة الرئيسية في هذا البحث

هل من الميسر وضع برنامج منظم تتخذه اساساً للاصلاحات التي نرجو تحقيقها في المستقبل على الرغم من سرعة نمو عدد السكان وسوء الحالة الصحية العامة وانتشار الفاقة فضلاً عن الاخطار التي تحيط بمصر من الخارج ؟ اعتقد انهُ اصبح من الواضح لكل انسان ان السياسة التي اتبعت في الماضي كان مكتوباً لها الحبوط سواء أكانت ترمي الى الحرية التامة للفرد وترك الحبل على الغارب للشعب يعالج مسائله كما شاء او غير ذلك من الوسائل المعتدلة أم لم تكن

اذا اردنا اصلاح الامور لا بد من إنشاء توازن وتعاون بين جميع المشروعات الاصلاحية حتى يكون التقدم متساوياً من جميع النواحي بحركة شبيهة بارتفاع الطيارة المجهزة « بالدوّامة » التي ترتفع عن سطح الارض الى الفضاء بحركة عموديّة ودفعة واحدة . هناك عدة اقتراحات أعرضها فيما يلي واعتقد انها تحقق ما نصبو اليه من وضع برنامج علمي لتنظم مستقبل البلاد

وقبل شرح البرنامج يحسن بي أن اوضح الغاية التي ارمي اليها

فما هو ادنى مستوى للمعيشة نرجو تحقيقهُ للاسرة المصرية ؟ وهنا يجدر بنا ان نحصر انتباهنا في حالة مصر كما هي وألاّ نحاول تقليد ما نجده عند غيرنا من الامم تقليداً اعمى ، فلكل بلد عادات خاصّة ومطالب قد لا يشعر بها غيره من البلدان . وليس من الميسر ان تساوى جميع الشعوب في مستوى معيشة أهلها وتقدمهم في الحضارة ؛ ومن الخطإ ان نعتقد انهُ بعد قرن من الزمن متصل جميع الامم الى مستوى واحد من المدنية والرقي

إن المشروع الذي فكرت فيه يرمي الى انشاء أسرة مكونة من والدين يتفاوت عدد

اطفالها بين الثلاثة والخمسة ويتمتعون جميعاً بصحة جيدة ويحيون حياة محترمة في منازل تتوافر فيها النظافة وبساطة الاثاث ويتال كل منهم نصيبه من العلم وتتوافر في المجتمع الذي يحيط بهم جميع الوسائل الصحية من ماء مقطر وانوار كهربائية واغذية صحية بقدرية وملابس تجمع بين البساطة والمحافظة على الصحة . ويتوافر فيه كذلك السهل المفيد لكل فرد بحيث يمكن ان تنال كل أسرة ما لا يقل عن مائة جنيه سنوياً فضلاً عن تخفيض اثمان الأراضي وأجور المباني وزيادة التعاون بين طوائف المزارعين والصناع

هذا ولا ننسى ضرورة انشاء العدد الكافي من المعاهد العلمية والاندية الرياضية والثقافية لملء أوقات الفراغ من ابناء الشعب بالنشاط النافع . ثم توفير طرق مواصلات جيدة في جميع جهات القطر وانشاء ادارة صالحة للاهتمام بالامور الصحية والزراعية ونشر العدل في ربوع القطر وغير ذلك . هذا وسنكتفي في برنامجنا بتحقيق الاصلاحات المتقدمة مع أن هناك وجوهاً اخرى عديدة من انظمة الاصلاح . مثال ذلك وضع معاشات للعجزة والعاطلين وسن قوانين للتأمين ضد الحوادث وغير ذلك من مظاهر التقدم كانشاء الحدائق الاهلية والملاعب الرياضية والمتاحف العلمية وغير ذلك

ولنبحث الآن في الأحوال اللازمة لتحقيق المشروعات التي تستطيع الحكومة ان تأخذها على عاتقها وتعهد السبيل لغيرها من الهيئات الأهلية . ولنختر أساساً لحسابنا عدداً من السكان لا يتجاوز ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة او مليونين ونصف مليون من الأسر . وقد يتساءل القارىء ولما لا نتخذ عدد سكان مصر كما هو الآن . وجواب ان السكان في مصر يزيد عددهم ٥ ملايين عن العدد الذي كان يجب ان يكون عليه . ويبلغ عدد الأسر المصرية في الوقت الحاضر نحو ٣٫٣٠٠٫٠٠٠ عائلة . فاذا كانت الاعمال الزراعية تتيح عملاً لنحو ١٫٤٠٠٫٠٠٠ أسرة (أي بمعدل أربعة افدادين لكل أسرة) والاشغال التجارية فيها متسع لإعالة مليون أسرة بقي لدينا ٩٠٠٫٠٠٠ أسرة بدون عمل كاف . وعلى ذلك يمكننا تقدير العدد الزائد من السكان بنحو ٤ ملايين نسمة ولا نكون مغالين في ذلك . ولننظر الآن في ميزانية النفقات العامة التي يجب على الحكومة انفاقها . ولنعالج أولاً مستلزمات الصحة العامة

إذا أخذنا ما تنفقهُ مدينة نيويورك في هذا السبيل أساساً لتقديرنا بلغ مجموع الأموال اللازمة للميزانية الصحية نحو ٧٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيهاً في العام أي بمعدل ٦٧ قرشاً عن الفرد من السكان . مع العلم بأن هذا المبلغ ليس بالشيء الكثير اذا قابلناه بما تنفقهُ كثير من المدن الأخرى . وكذلك الحالة الصحية في نيويورك أفضل كثيراً مما هي في مصر

أما من ناحية التعليم فاننا نجد ان الاطفال الذين في سن التعليم — أي ما بين الخامسة

والرابعة عشر — يبلغ عددهم ٣٫١٠٠٫٠٠٠ . فاذا خصصنا مبلغ ٢٠ جنيهات لتعليم كل طفل فان مجموع ميزانية التعليم لا يقل عن ٣١ مليون جنيه

وفضلاً عن ذلك فيلزم مالا يقل عن ٧١ مليون جنيه بحسب تقدير محمود شاكر أحد بك وكيل وزارة الصحة لرفع مستوى القطر من الناحية الاجتماعية كانشاء قرى جديدة تتوافر فيها الشروط الصحية والمياه الصالحة للشرب والمجاري العمومية وغير ذلك من المشروعات الصحية . فاذا وزعنا هذا المبلغ على ٣٥ عاماً بلغ ما يلزمنا سنوياً نحو مليونين من الجنيهات

واذا أردنا تحسين حالة المواصلات بانشاء طرق جيدة تطلب ذلك من ميزانية الدولة ما لا يقل عن مليون جنيه

ويلاحظ ان المشروعات المتقدمة لا تشمل الا الاعمال الاجتماعية العامة التي لا بدّ من القيام بها لتحقيق غايتنا . ومع ان هناك أموراً عديدة تقتضي الاهتمام غير اننا نترك ذلك للافراد والجماعات بعد ان نرفع المستوى الفكري والاجتماعي بينهم. ومما تقدم يتضح لنا ان مجموع المبالغ اللازمة سنوياً لا تقل عن ٤١٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيهاً . فضلاً عن الميزانية السنوية الحالية التي تخصصها الحكومة للمصروفات اي ما يبلغ نحو ٣٣ مليون جنيه اي ان ميزانية المصروفات السنوية ستبلغ نحو ٥٧ مليون جنيه ، اذا أضفنا اليها ما سيصرف على ميزانية الدفاع الوطني أي ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ وجدنا ان ميزانية الدولة للمصروفات ستتجاوز مبلغ ٨١ مليون جنيه . فاذا علمنا ان هذا المبلغ يعادل خمسي مجموع الايراد الأهلي ، اتضح لنا انهُ مبلغ باهظ جداً يثقل كاهل بلد فقير كمصر إذ ان نسبة المصروفات عن كل فرد من السكان لا يقل عن ٦ جنيهات ونصف سنوياً . وقد يمكن تخفيف الضغط على الميزانية العامة بالالتجاء الى عقد القروض للحصول على المبلغ اللازم لمشروعات الاشغال العامة والالتجاء الى الاحتياطي غير أن ذلك لا يساعد على نقص ميزانية المصروفات اكثر من ٣ ملايين او ٤ ملايين من الجنيهات

ولمقابلة حالتنا بحالة غيرنا من الامم نذكر حالة دولة السويد . فنقول ان ميزانية المصروفات فيها في عام ١٩٣٧ — ٣٨ بلغت نحو ٥٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ولا يزيد عدد السكان هناك عن ٦٫٣٠٠٫٠٠٠ نسمة اي النسبة السنوية للمصروفات بلغت ٩ جنيهات لكل فرد . وهذا المبلغ يمثل ثمن الايراد الاهلي . غير ان تلك الميزانية شملت مصروفات عديدة لم نوردها في البرنامج الذي وضعناه للقطر المصري

ولا شك ان اكبر معضلة نواجهها في هذا السبيل هو كيفية التوصل الى رفع الايراد الاهلي بحيث يمكنه تحمل مثل هذه المصاريف وفي نفس الوقت انقاص عدد السكان الى ١٢ مليون نسمة فقط والاحتفاظ بهذا العدد ثم العمل على حفظ التوازن بين عدد السكان والموارد العامة

هناك ثلاثة حلول عامة تخطر بالي علاجاً لهذه المعضلة . وهي :

(أولاً) ابتكار الوسائل التي تكفل رفع الثروة الاهلية والمحافظة عليها

(ثانياً) ايجاد منفذ للعدد الزائد من السكان عن طريق الهجرة

(ثالثاً) نقص عدد السكان

(تحسين الثروة الاهلية وصيانتها) سنتناول هذه النقطة بايجاز اذ انها تنال اهتمام جهات كثيرة فالجماعات الاهلية تبذل جهدها لكشف طرق جديدة للربح . والحكومة من ناحيتها تبدي اهتماماً جديداً بهذا الموضوع . فوزير التجارة الحالي يفكر في تعيين لجنة يعهد اليها بدراسة طرق تحسين التجارة والصناعة . ولا شك ان الرغبة في الربح والمطالب السياسية سيكون لها اثر فعال في تحقيق النجاح

غير اني اريد اوجه الانظار الى ضرورة صيانة الثروة الزراعية بالمحافظة على الاراضي الزراعية وزيادتها . فقد سبق ان قلنا ان أكثر من ٩٠ ٪ من الثروة الاهلية في مصر عمادها الاراضي الزراعية . ولا شك ان استعمال جزء من تلك الاراضي لغير اغراض الزراعة كانشاء المساكن والمتنزهات والمدافن والحدائق العامة وغير ذلك من مظاهر الترف سينتج عنه نقص الاراضي المخصصة للزراعة . اما الاراضي التي تستعمل لحفر القنوات وانشاء الطرق والخطوط الحديدية وغير ذلك من المشروعات العامة فلا تعتبر من الاراضي التي تخسرها الزراعة اذ ان تلك المشروعات لا بدّ منها لنجاح الزراعة . ولكي توفر الأراضي لأغراض زراعية قد نضطر في المستقبل الى انشاء المساكن وغير ذلك من أسباب الترف في الاراضي الصحراوية . وقد برهن الاقبال على بلدتي مصر الجديدة والمعادي على صلاح الصحراء للسكن . وهناك مالا يقل عن ٥٠٠ر٠٠٠ فدان من الاراضي الزراعية الخصبة تستعمل لأغراض تجارية وإنشاء المساكن في الوقت الحاضر . وإن اتساع بعض المدن الكبرى كاسيوط والجيزة وطنطا اثناء العشرين السنة الماضية على حساب الأراضي الزراعية لما يدعو الى التفكير في مصير الزراعة المصرية في المستقبل . ويبين لنا ضرورة صيانة الأراضي الزراعية من الاستعمال لأغراض أخرى إذ أن كل فدان يؤخذ من الزراعة يؤدي الى حرمان بعض الفلاحين عيشهم

(الهجرة الى الخارج) ماهي البقعة التي تصلح لإيواء المهاجرين من مصر ؟ هناك منطقتان قد نجد فيهما بحقق غرضنا . وهما السودان والعراق . اما الحبشة فبعيدة المنال في الوقت الحاضر لاعتبارات سياسية

وتبلغ مساحة السودان المصري الانكليزي نحو مليون ميل مربع (٢٫٥٩٠٫٠٠٠ كيلومتر مربع) وهذه المساحة تعادل ضعفي مساحة القطر المصري بأكمله ونصف ضعفها ، بما في ذلك

الاراضي الصحراوية. وقد تقدر عدد سكان السودان في عام ١٩٣٨ بنحو ستة ملايين نسمة. حقا ان كثيراً من الاراضي السودانية لا تصلح للزراعة في الوقت الحاضر وهناك مساحات واسعة من المستنقعات والاراضي الرملية غير ان هناك اعتقاداً بامكان تحويل ملايين من الافدنة الى اراض صالحة للزراعة. وفي ارض الجزيرة الواقعة بين النيل الأزرق والنيل الابيض — وهي صغيرة بالقياس الى مساحة السودان — مالا يقل عن ثلاثة ملايين من الافدنة الصالحة للزراعة. وهذا العدد يعادل نصف مساحة الاراضي الصالحة في مصر. وجنوب هذه المنطقة تجد اراضي السد ومستنقعات بحر الغزال عند اعالي النيل الابيض وهي مما يمكن تحويلهُ الى اراض خصبة وتبلغ مساحة تلك الاراضي نحو ٦٢٫٥٠٠ كيلومتر مربع او ما يعادل ضعفي مساحة الاراضي الزراعية في مصر. وهذه المنطقة « نظراً لموقعها الجغرافي ومناخها وغزارة امطارها تعتبر من الاراضي الثمينة التي لا يمكن تركها كما هي الى الابد دون الانتفاع بها. وهناك ما يبعث على الاعتقاد انها ستتحول في المستقبل الى مراعٍ خصبة او مزارع غنية او غابات ثمينة » (١)

فاذا اضفنا الى ذلك نحو ٥٤١٫٠٠٠ كيلو متر مربع من الاراضي المرتفعة الواقعة في حوض بحر الغزال بلغ مجموع الاراضي الصالحة نحو ٦٠٣٫٥٠٠ كيلو متر مربع اي ما يزيد عن مساحة الاراضي الزراعية في مصر نحو ١٧ ضعفاً

وهناك تفكير قائم منذ عدة اعوام يرمي الى تجفيف المستنقعات وتجفيفها لكي يمكن الانتفاع بما يزيد عن ١٢٫٠٠٠ متر مكعب من الماء الذي يتبخر سنوياً دون الانتفاع به، وقد يتحقق هذا المشروع عند انشاء خزان جديد على النيل عند بحيرة البرت. فاذا امكن لمصر الانتفاع بهذه الاراضي باصلاحها واعدادها للزراعة وجد المصريون منفذاً لسد حاجتهم الى الهجرة

اما مملكة العراق وان تمكن أبعد عن مصر من السودان غير انها أكثر مشابهة في مناخها ومحاصلاتها ونظمها الاجتماعية لمصر وتبلغ مساحة العراق نحو ١٤٣٫٠٠٠ ميل مربع وعدد سكانها نحو ٢٫٨٢٤٫٠٠٠ نسمة أي بمعدل ٩٠ شخصاً لكل ميل مربع من الاراضي الزراعية ولذا فان هناك حاجة شديدة الى الايادي العاملة في العراق. وبالنظر الى السهول العظيمة الواقعة في شمال العراق والقرى العديدة المنتشرة في كل ناحية والخرائب المدفونة تحت الرمال يمكننا ان نستنتج أن هذه البلاد كانت آهلة بعدد عظيم من السكان في وقت ما. ولاشك انهُ يمكن اسكان بضعة ملايين اخرى زيادة على السكان الحاليين ونظراً لوحدة اللغة وتشابه العادات والطرق الزراعية بين المصريين واهل العراق لابد ان تنتفع العراق من هجرة المصريين اليها

فاذا أمكن حل الناحية السياسية للمسألة أمكن تخصيص الاعانات المالية لمن يطلب المهاجرة الى

(١) انظر كتاب « ضبط مجرى النيل » للكدونالد

العراق والسودان . ولاشك ان كثيرين من الفلاحين ذوي الشجاعة والطموح سيقبلون على الهجرة مع ما في ذلك من مجازفة اذا استفتحتهم الحكومة اراضي جيدة وقدمت لهم المساعدة اللازمة لبدء حياة جديدة هناك

ولاشك أن تنفيذ مثل هذا المشروع سيعود بالنفع على كلا البلدين اذ ان الاراضي التي نقترح تصييها بين المهاجرين ليست سوى اراضٍ قاحلة لا يفكر احد من الاهلين في الانتفاع بها الآن. بل ان الاراضي المهملة في السودان يمكنها ايواء عدد من السكان يوازي مجموع سكان القطر المصري في الوقت الحاضر مع بقاء نسبة الازدحام في الميل المربع اقل مما هي عليه الآن عشرة اضعاف . هذا وقد اتجهت بعض الانظار الى بلاد البرازيل في اميركا الجنوبية حيث تقع في الجزء الجنوبي الشرقي منها اراضٍ قليلة السكان وهي لا تختلف كثيراً عن مصر في مناخها وحاصلاتها الزراعية . واللغة العربية معروفة هناك نظراً لوجود عدد كبير من المهاجرين السوريين. غير ان هذه المسألة في حاجة الى دراسة دقيقة قبل البت فيها

﴿ ٣ — تحديد النسل ﴾ قبل ان نعالج هذا الموضوع يحسن بنا ان نبحث الاتجاهات الاجتماعية وعادات الجمهور بشأن الأطفال . وقد تيسر لي أن اجمع بعض البيانات من جهات مختلفة عن سبب تعلق الناس في مصر بالاطفال ورغبتهم في الاكثار من الذرية . وفيما يلي خلاصة ما وصلت اليه

١ — الاطفال هبة من الخالق وتحقيق لمشيئته تعالى . ومن يحاول مقاومة مشيئة المولى يستحق العقاب . وكثير من الناس يفسر موت اطفالهم بأنها عقاب لهم فحسب

٢ — يفتخر رب كل أسرة بكثرة الاولاد ويطمع كل رجل ان يصبح شيخاً قبيلة عند بلوغه سن الشيخوخة . وفي الوجه القبلي حيث تكثر المنازعات تتركل أسرة بعدد افرادها وتجد في كثرة عددهم ضماناً لسلامتهم

٣ — يساعد الاولاد آباءهم في كثير من الاعمال فيحرسون ماشيته ويقومون بالعمل في الحقل . بينما نفقات تربيتهم لا تكلف آباءهم الا قليلاً

٤ — كلما زاد عدد ابناء الانسان زاد اطمئنانه للمستقبل وضمن لنفسه الحياة الهنيئة في شيخوخته لتعاون ابنائه على اعالته. ولعل هذا الاعتقاد مما يجعل من الامور الصعبة اقناع المصريين بفائدة الهجرة . فالشيوخ سيمنعون الشبان من ترك بلدتهم . ولذلك فيحسن العمل على هجرة كل أسرة بأكملها

٥ — ويعتبر الكثيرون الاطفال أحسن مباهج الحياة ولذلك فهم يريدون انجاب الاطفال في شبابهم حتى يتسع أمامهم المجال للتمتع بهم

ولكل من الجنسين رأيهُ في الأطفال. اما الاسباب التي تحفز المرأة على انجاب الاطفال فهي:—

١ — تريد كل امرأة ان تباهي جارتها بثنوتها وخصب طبيعتها ولا سيما الاكثار من عدد الاولاد الذكور

٢ — لتوثق الروابط التي تربطها بزوجها . والاطفال خير رباط بين الزوجين . والمرأة المصرية التي لا يفتأ شبح الطلاق ماثلاً امام عينيها تشعر بالطمأنينة كلما زاد عدد الاطفال الذين تنجبهم . وقد دلت الاحصاءات عام ١٩٣٥ أن نسبة حالة الطلاق بين الازواج الذين مضى على زواجهم خمسة اعوام كان كما يأتي ٧ ر٤٩ ٪ من المطلقات لم تخلف اطفالاً . و ٢ ر٣٠ ٪ منهنَّ انجبن طفلاً واحداً و ٦ ر١٤ ٪ طفلين و ٦ ر ٤ ثلاثة و ٩ ر ٠ ٪ اكثر من ثلاثة اطفال. اي ان حالات الطلاق كانت نسبتها لعدد الاطفال ٥ : ٣ : ٥ ر١ : ٥ ر، فالمرأة التي تنجب ابناء تشعر انها في امان من الطلاق والحاجة . والمولود الذي يأتي بعد سنة من الزواج يكون جسراً للوالدين امام المجتمع ودليلاً على حب الرجل لزوجته

٣ — تحاول المرأة ان تجعل زوجها يتعلق بها بمجاذبتها الجنسية فتبذل كل جهودها لكي تتقن فنون الدلال . وهي تشعر بانها اذا اضعفت من حيوية زوجها الجنسية فانها تكون في امان من ان تسلبها اياهُ امرأة اخرى. ولما كانت وسائل التسلية واللهو تكاد تكون معدومة في القرى فان براعة المرأة من الناحية الجنسية له شأنهُ

٤ — ومن ناحية اخرى يخشى بعض النساء ان يثأر جمالها بكثرة الولادة ولذلك كثيراً ما يلجأنَ الى الاجهاض

اما وجهة نظر الرجل فتلخص فيما يأتي

١ — يحب الرجل الأولاد اكثر من البنات وهو يطلب من زوجته ان تستمر في انجاب الاطفال حتى يتوفر العدد الكافي من الاولاد

٢ — يعتبر الرجل المقدرة الجنسية من اسباب الفخار . وهو كذلك يخشى ان لم يظهر بمظهر القوة ان تتهمه زوجته بمعاشرة غيرها من النساء . ولعل هذا هو السبب في اتجاه عدد كبير من الفلاحين الى تعاطي العقاقير التي يظن انها تقوى فيه الحيوية الجنسية . ومما تقدم يمكننا ان نتبين الحقائق الآتية

(اولاً) يعتبر الاطفال ولا سيما الذكور منهم ذوي فائدة اقتصادية عند الفلاح الذي يعيش حياة اقرب الى الفطرة من ساكن المدينة فاذا اردنا تخفيض النسل وجب علينا ان نعوض على الفلاح ما قد يفقده من الناحية الاقتصادية

(ثانياً) ان الخوف من الطلاق عند النساء يبعثهنَّ على الاهتمام بالامور الجنسية اهتماماً

عظيما فتزيد قابليتهن للحمل تبعاً لذلك . ولذلك يجب معالجة مساوىء الطلاق . فقد دلت الاحصائيات ان عدد حالات الطلاق بلغت ٢٥ ٪ من عدد حالات الزواج

(ثالثاً) ان السواد الاعظم من الجمهور يعيش في جهل تام لفنون الحياة . وقلما يعرف كيف يستغل أوقات فراغه ويتمتع بحياة عائلية هنيئة . ولا شك في أنهُ اذا رفع مستوى القراءة أمكنها ان تكتشف لنفسها مناهج الحياة وكفت عن الحياة البهيمية واصبحت لا تعتبر نفسها مجرد اداة لمتاع الرجل واشباع شهواته

لقد تبين مما تقدم ان الامية الكثيرة لها قيمة اجتماعية عظيمة . فاذا أردنا تحديد النسل كان لزاماً علينا ان نحاول تغيير آراء الجمهور وعاداته . وهناك وسيلتان لذلك

الاولى — مباشرة — بسن قوانين تغير بها العادات المتأصلة بسرعة . والثانية — غير مباشرة — وذلك بترغيب الجمهور وتشجيعه على تحديد النسل بشتى الطرق . وأرى ان الوسيلة الاولى هي أقرب الى النجاح من الثانية . ويجب أن نبدأ جهودنا بتوجيه آراء الجمهور وبيان الغرض من انجاب الاطفال وفائدتهم للمجتمع . فبينما نجد للطفل قيمة مادية للوالدين في الجماعات الزراعية نرى أهل المدن ينظرون الى الاطفال كأنهم عالة على الوالدين حتى تخرجهم من المدارس اي حوالى سن الرابعة عشرة . واهل الطبقات الراقية لا يتجبون من الاطفال الا العدد الذي في قدرتهم تربيتهم تربية حسنة . والمشكلة التي يلزم حلها الآن هي كيفية اقناع الفلاحين بأن الاكثار من الاطفال ليس من الامور المستحسنة داعماً . وهناك عدة وسائل نذكر بعضها فيما يلي :

(١) رفع المستوى الاجتماعي : وان خطوة في سبيل تحقيق غرضنا هو أن نعمل على رفع مستوى الحياة الاجتماعية بشتى الوسائل فيؤدي ذلك الى الاقلال من الخصب الجنسي فقد لوحظ منذ أقدم العصور انهُ كلما ارتقى الانسان في سلم التقدم الاجتماعي وتوافرت له اسباب الراحة والرفاهة قلت قابليته للتناسل . وهذه الحقيقة تنطبق على عصرنا الحالي ايضاً كما تدل الاحصاءات الدقيقة . ففي انجلترا والسويد وفرنسا وألمانيا وأميركا نجد التناسل في تدهور تام

ومما يدعو الى الاعتقاد بان الاسباب البيولوجية لقلة التناسل المقترنة بالرقي الاجتماعي لم تتضح بعد . فمن الملاحظ ان التناسل ضعيف بين القبائل المتوحشة والطبقات المتعلمة في الامم الراقية وقد يكون من اسباب ضعف التناسل بين المتوحشين ما يحيونه من حياة خشنة جافة وكفاح مستمر . وما يعانونه من العادات والخرافات التي تؤثر في خصب الافراد الجنسي

اما الطبقات المستنيرة في الامم المتمدينة فقد يعود ضعف التناسل بينها الى اسباب نفسية ومؤثرات اجتماعية كالمثل العليا ومطالب المدنية وغير ذلك مما يضعف الشهوة الجنسية بين الافراد بينما نجد ان اللذة الجنسية هي اهم وسيلة للترفيه عن العواطف بين طبقات الفلاحين . وفضلا عن

ذلك فانهُ من المشاهد ان الوالدين من الطبقات الراقية يجدون في تربية اطفالهم لذة عظيمة تصرفهم عن الرغبة في الاكثار من التناسل . بينما ابناء الفقراء تكثر الامراض بينهم ويكونون معرضين للفناء اكثر من غيرهم ولذلك نرى الوالدين يريدون الاكثار من الاولاد حتى لا تنقرض ذريتهم بسهولة . ولتوضيح هذه النظرية بالارقام الحسابية نقول انه اذا عاش طفل حتى سن البلوغ — أي العشرين — فانه يتيح لوالديه سعادة اكثر من اربعة أطفال يعيش كل منهم خمسة اعوام فقط مع ان مجموع سني حياتهم تعادل عشرين عاماً . هذا بينما لا تعاني الام في الحالة الاولى سوى مرة واحدة آلام الولادة

وعلى ضوء الحقائق المتقدمة نجد انهُ يلزم تغذية المشاعر السامية في الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم وتنظيم أوقات فراغهم وتهيئة وسائل اللهو والتسلية بينهم . وقد رؤت احدى المجلات الانكليزية ان العلماء الايطاليين اكتشفوا أن للضوء تأثيراً في الحسب الجنسي . فالنور القوي يضعف من ميل الناس الى التناسل ولا شك ان انارة الريف بالضوء الكهربائي سيكون له تأثير في تحديد التناسل بين الفلاحين . ولا سيما اذا وجدوا ما يملأون به اوقات فراغهم من الملاهي ودور السينما والاندية الرياضية وغير ذلك من وسائل التسلية الصحية . ولا يجب أن ننسى تأثير تعليم المرأة في هذا المجال وقد قال لي احد الرجال البارزين في مصر منذ عهد قريب « علموا الفتيات المصريات فتكفل لكم تحديد النسل »

﴿ تحديد التناسل ﴾ والخطوة الثانية لتحقيق برنامجنا هو انشاء مستشفيات لارشاد الجمهور الى وسائل منع الحمل حتى ينسنى للانسان أن ينظم حياته بحيث يأتي بالاطفال حين يشاء وليس كيفما شاء القدر . وكذلك يمكن لتلك المستشفيات علاج العقم الناقرات . وقد جاء في تقرير وضعتهُ الدكتورة ماري ستوبس الانكليزية ان ٣ر٣ ٪ من النساء اللاتي عالجتهن كن يطلبن علاجاً لعقمهن . وبعض النساء يلتجئن الى اجراء عملية ابدال المبيض او التلقيح الصناعي حلباً للحمل

واذا كان هناك من يعارض في انشاء مستشفيات باستعمال وسائل منع الحمل فاننا نوجه نظره الى ما نراه في أوربا وأميركا من اعتراف الناس بمسألة منع الحمل بعد ان عارضوها ٧٥ عاماً . وقد اعترفت بعض محاكم الولايات المتحدة بجواز منع الحمل . وكثير من الهيئات الدينية والعلمية عدلت عن محاربة ممارسة هذه العادة . وقد دلت الاحصاءات على ان عدد مستشفيات منع الحمل في الولايات المتحدة عام ١٩٣٥ بلغت ٢٠٠ مستشفى

﴿ سن القوانين ﴾ الخطوة الثالثة في برنامجنا هي سن القوانين تدريجياً لمنع توالد غير الصالحين من الاشخاص ورفع سن الزواج وغير ذلك من الأمور الاجتماعية . فان الأشخاص غير الصالحين هم عالة على المجتمع . وقد صرَّح أحد علماء الاسلام ان تعقيم ذوي العاهات

والأمراض الوراثية لا يتافى مع التعاليم الاسلامية . وهناك مشروعات اجتماعية يساعد تنفيذها على تحديد التناسل . منها : —

١ — تنفيذ قوانين التعليم الالزامي حتى لا يسمح للوالدين باستخدام أولادهم في أعمالهم خمسة أعوام او اكثر . ويجب ألا تعلم مجاناً سوى أول ثلاثة من الاطفال . ثم تفرض ضريبة صغيرة على من يأتي بعد ذلك من الاطفال حتى يكون ذلك بمنزلة انذار الوالدين لكي لا يتمادوا في التوالد

٢ — كذلك يمكن انشاء مراكز مجانية لرعاية الطفل على شرط ان تدفع كل أسرة يزيد عدد اطفالها على الثلاثة مبلغاً زهيداً

٣ — تعديل قانون الفرعة العسكرية بحيث يعفى الابن البكر من الجندية . ويؤخذ الابن الثاني فترة قصيرة ولكن يقضي من يأتي بعد ذلك المدة كاملة . وبهذا الحالة نمنح الوالدين شيء من المكافأة كمنح التياشين إذا كان الولد المجند سليماً من الأمراض

اما من ناحية رفع سن الزواج فيجب اولاً ان نبحث عن الفترة التي تكون فيها المرأة خصبة . تمتد هذه الفترة في مصر من سن الثانية عشرة الى سن الخمسين اي ما يقرب من ٣٨ عاماً . وقد اتضح أن المرأة تكون أشد خصوبة في شبابها أي ما بين سن العشرين والخامسة والعشرين . هذا ومن الملاحظ ان الغريزة الجنسية تكون على اشدها في السنين الاولى . وعلى ذلك اذا تزوجت المرأة في سن صغيرة فان عدد احتمالات الحمل يكون اكبر . وكلما تقدمت في السن نقص ذلك . ومما يستحق الذكر في هذا المقام ما قالهُ احد الحاضرين في قاعة يورت بالجامعة الاميركية من ان سن الواحدة والعشرين يجب ان تكون ادنى سن للزواج. ولو تحقق ذلك لنقصت نسبة المواليد عشرة في الالف على الاقل . واحد عيوب تأجيل الزواج التي يجب تلافيها هو زيادة انتشار البغاء . ولعله يمكن مقاومة ذلك بجعل الشهادة الصحية من شروط السماح بالزواج . وكثير من الحكومات تطالب العريس والعروس بشهادة تبرهن على خلوهما من الامراض المعدية . ولعل اتباع مثل هذه النظم يؤثر في سوق الزواج تأثيراً حسناً جداً

﴿ كيف تنفذ البرنامج ﴾ كيف يمكننا تنفيذ البرنامج المتقدم ؟ ذكرت قبل الآن ان جميع المسائل يجب ان تعالج في آن واحد بقدر الامكان . فمن اي نقطة نبدأ عملنا . وأول ما نرمي اليه هو انقاص عدد السكان من ١٦ مليوناً الى ١٢ مليوناً . مع المحافظة على هذا العدد في الجيل القادم حتى نحقق ما نرمي اليه من رفع مستوى المعيشة . وكان مما ذكرتهُ فيما تقدم انهُ يمكن انقاص عدد السكان حالاً بواسطة الهجرة . وعلى هذا يمكننا تحريك الآلة السياسية في هذا الاتجاه . وإن هذا العمل وحده يتطلب جهداً كبيراً من رجال السياسة

وبعد ذلك نوجه اهتمامنا الى الوسائل غير المباشرة لتخفيض السكان . أي مشروعات التعليم والصحة وتوفير وسائل التسلية وغير ذلك مما يخلق في النفوس الطموح نحو حياة راقية . ويساعد

على نشر عادة تحديد النسل ، وقد يستغرق تحقيق هذا البرنامج نحو ٣٠ عاماً

هنا قد تتساءل هل تقبل الجماهير أن تعمل لتحديد النسل . لا شك أن هناك شعوراً قوياً ضد ذلك وهو قائم في الغالب على اعتبارات دينية . وقد لا يبدو هذا عجيباً اذا علمنا ان في الولايات المتحدة نفسها نحو ١٥ ولاية لا تعترف بشرعية تحديد النسل . والطوائف الكاثوليكية أعلنت عداءها لتحديد النسل

ولكن لا يوجد في مصر طوائف دينية أخرى تعارض هذه العادة ، وفضلاً عن ذلك فقد اصدر المفتي الاكبر منذ عامين فتوى يصرح فيها بممارسة الاجهاض قبل انقضاء الشهر الرابع من الحمل

وقد نالت هذه الفتوى موافقة تامة من فضيلة شيخ الأزهر وغيره من علماء الدين . وكان صوت المعارضين ضعيفاً لا يستند الى المراجع الدينية واصول الشريعة . وما زال عدد كبير من رجال الدين والاطباء من المسلمين يقاومون ممارسة تحديد النسل . ومع ذلك فقد ظهرت في العام الماضي جماعة تدعى « جماعة العائلة السعيدة » السواد الاعظم من اعضائها من رجال الطبقة الراقية المسلمين . وغرضها انشاء عيادة لتعليم اصول منع الحمل . ومع أن موقف افراد الجمهور غير معروف تماماً غير اننا نعلم أن هناك كثيراً من الوسائل البلدية لمنع الحمل تمارس سراً وان الاجهاض كذلك تلجأ اليه بعض النسوة مع ما في ذلك من الخطر . وليس من المعقول ان تزداد الحالة سوءاً بمجرد نقل حق الارشاد من ايدي النجارين الى ايدي الاطباء والعمال الاجتماعيين . غير أن هناك اعتراضات أخرى على تحديد النسل . وهي :

١ — ان منع الحمل قد يؤدي بالجنس الى الانتحار والفناء في نهاية الامر . وان الفساد قد ينتشر بين الشبان غير المتزوجين . وجواباً على ذلك أشير الى ما يشاهد في هولندا وفرنسا . ففي هولندا مع انتشار وسائل منع الحمل نجد نسبة المواليد فيها بلغت في عام (١٩٣٤) ٢ر٢٠ في الالف بينما هذه النسبة كانت في فرنسا ٢ر١٥ ومع ان القوانين المدنية والتعاليم الدينية في فرنسا تحرم منع الحمل غير أن السواد الاعظم من الناس يمارسون ذلك سراً مما أدى الى تدهور عدد المواليد تدهوراً عظيماً . والفرق بين هولندا وفرنسا ان الهولانديين يمارسون منع الحمل على اسس علمية وتحت ارشاد الاطباء بينما اتجاه الناس في فرنسا الى ممارسة منع الحمل في الخفاء وبوسائل غير علمية فيتعرض افراد المجتمع لاخطار صحية ونفسية واجتماعية . وقد ثبت الآن الفائدة من فهم المبادىء الجنسية بعد ان كان الناس فيما مضى يعارضون في تعليمها في المدارس

٢ — ان منع الحمل يتعارض مع تحسين النسل . وان الطبقات الراقية لا يمكن الاعتماد عليها للمحافظة على عدد السكان من التدهور . والواقع أن الأمر على نقيض ذلك . فان افراد الطبقات الراقية ينقص عددهم حقاً لممارستهم طرق تحديد النسل بالرغم من تحريم القانون

الشكل (١٤): الشكل (١٥):